مـــقدمة

كل دولة تحتوي على مجموعة من الأملاك والأموال التي تستعملها لتلبية حاجياتها ومتطلبات جمهورها والتي تسهر على توفيرها له، والمشرع الجزائري قسم الأملاك الوطنية إلى أملاك وطنية عامة وأملاك وطنية خاصة والتي عمد على حمايتها وخصص لها أنواع من الرقابة ومن بينهم الرقابة الإدارية على أملاك الدولة الخاصة والذي هو موضوع دراستنا فهذا النوع من الرقابة يمارس عن طريق مرحلتين رقابة إدارية قبلية لحماية أملاك الدولة الخاصة وتجنب الوقوع في الأخطاء، ورقابة إدارية بعدية لمعالجة ما تم حدوثه من مخالفات وتتم هذه الرقابة عن طريق عقود وقرارات وهيئات كلها تهدف لحماية الأملاك الوطنية الخاصة .

وتتمثل **أهمية الموضوع** في كون أن الأملاك الوطنية الخاصة موردا مهما لمدا خيل الدولة، وتمكين المواطنين من الانتفاع بها وتلبية حاجياتهم ومتطلباتهم اليومية دون تميي، لذا فان ممارسة رقابة إدارية عليها يساعد على حماية أملاك الدولة الخاصة من أي اعتداء والتصرف فيها بصفة قانونية لضمان التنمية الوطنية وقد تم تناول هذا الموضوع آملين التطرق لكل جوانبه.

ويعود سبب اختيار هذا الموضوع مجموعة **من الدوافع** ، فدراسة هذا الموضوع يعمل على تطوير معارف الباحث في ميدان أملاك الدولة الخاصة، والرغبة في التعرف على مختلف الرقابات الإدارية التي تخضع لها أملاك الدولة الخاصة التي تعد ذخرا لدارس القانون وكذلك سيساهم في إثراء المكتبة لما تحتويه من معلومات قيمة .

وسنتناول موضوع بحثنا من خلال الإشكالية التالية:

خصوصية الرقابة الإدارية التي نص عليها المشرع الجزائري لحماية أملاك الدولة الخاصة وإجراءاتها ومدى فعاليتها؟

وتهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في إحدى مواضيع القانون الإداري ذات الأهمية والمرتبطة بالمال العام، كذلك خدمة المعرفة، وإفادة الباحثين عموما، بالإضافة إلى معرفة مختلف إجراءات الرقابة الإدارية الممارسة على الأملاك الوطنية الخاصة.

وهذا لا ينفي وجود **صعوبات** فلا يوجد أي عمل يخلو من العوائق، فانه من جانبنا نسجل العديد منها والمتمثلة في قلة المراجع ذات الصلة بالموضوع، والمتخصصة في هذا المجال الأمر الذي دفع بنا إلى التوجه مباشرة إلى النصوص القانونية والمراسيم التنظيمية إضافة إلى تعقيد الموضوع في بعض جوانبه وكذلك لقلة المعلومات، بالإضافة إلى انعدام الشروحات والترجمات المفيدة للنصوص القانونية المنظمة لاستعمال الملاك.

أما بخصوص **المنهج المتبع** في الدراسة، فهو المنهج الوصفي الذي تم الاعتماد عليه في هذه المذكرة من خلال جمع مختلف مفاهيم العقود والقرارات التي تمارس رقابة على أملاك الدولة الخاصة، وكذلك الوسائل المعتمدة وكذلك المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه لتحليل النصوص القانونية فهاذين المنهجين يتلائمين كثيرا مع هذا النوع من الدراسات.

بناءا على ما تم ذكره من إشكالية رئيسية وإشكاليات جزئية تم الاعتماد على تقسيم هذه المذكرة إلى فصلين أساسيين يعالجان صلب الموضوع بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة على الشكل التالي:

-الفصل الأول الذي اندرج تحت عنوان "الرقابة القبلية على شغل واستغلال أملاك الدولة الخاصة"، حيث ضم بدوره مبحثين أساسيين، تم تخصيص المبحث الأول لدراسة شغل خاص عن طريق العقود، وفيما يخص المبحث الثاني فكان بعنوان الرقابة قبلية عن طريق قرارات.

-أما فيما يخص الفصل الثاني المعنون" الرقابة البعدية على شغل واستغلال أملاك الدولة الخاصة" فقد تم الاعتماد الثاني على إنشائه على باقي التساؤلات الجزئية حيث ضم أيضا مبحثين أساسيين، جاء المبحث الأول تحت عنوان الرقابة البعدية عن طريق القرارات أما المبحث الثاني فكان بعنوان وسائل الرقابة البعدية.